

الفصل الأول

إفريقيا التاريخ... والجغرافيا

تمهيد:

في البداية، ينبغي التأكيد، أنه مع انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية في إفريقيا، التي قامت على أساس من مؤتمر برلين الشهير (1884م-1885م) والذي انتهى إلى (التقسيم الأول) للقارة، ومع حصول غالبية دولها على الاستقلال السياسي، خاصة مع مطلع الستينيات- بدأ الصراع الاستعماري الجديد من أجل (التقسيم الثاني) للقارة الإفريقية، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الدولي ذات طبيعة مختلفة، وأدوات وأساليب متغيرة، ولقد ترتب على ذلك، أن أصبحت القارة في حالة (فوضى شاملة) لامثيل لها.

لقد شهدت دول إفريقية عديدة، منذ استقلالها أيضا، طائفة هائلة ومنوعة من الصراعات والمنازعات، حتى أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، أحد الأمراض المتوطنة في القارة. وليس أدل على ذلك من شيوع الانقلابات العسكرية، وتصاعد حدة الصراعات الاجتماعية التي تغذيه الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وما يرافق ذلك من موجات متتابعة من العنف السياسي، فضلا عن تعدد الاتجاهات الانفصالية، وتكاثر التوترات العقائدية الإقليمية، ومن المقرر أن هذه الصراعات والمنازعات، تجدد دوافعها وأسبابها بصفة رئيسية، في طبيعة البنية الاقتصادية- الاجتماعية، والإطار التاريخي لمعركة الاستقلال، فضلا عن الاختيارات السياسية للسلطات الحاكمة في الدول الإفريقية.

ومع ذلك، يكشف تحليل العوامل المستترة خلف العديد من الصراعات والمنازعات، عن أن (المتغير الأجنبي) يحتل مكانة جوهرية في تحريك أحداث الدول والقارة الإفريقية بصفة عامة. بل إن المكانة الجوهرية

التي يحتلها هذا المتغير في الصراعات الإفريقية الأساسية- على المستويين الداخلي والإقليمي.

رغم تعدد الوحدات السياسية في القارة الإفريقية والتي بلغت نحو (50) وحدة سياسية، فإن متوسط الوحدة السياسية تبلغ نحو (600) ألف كيلومتر مربع، فهناك (22) وحدة سياسية تزيد في مساحتها عن مساحة فرنسا أكبر الدول الأوروبية مساحة بعد الاتحاد السوفيتي (سابقا) مثل: الجزائر، والسودان، والزاير، وتشاد، وأنغولا، ومالي، وموريتانيا، ولكن معظم هذه الدول تقترن فيها المساحة الضخمة بضآلة السكان، فتصبح كثافة السكان واهية فهي (9) نسمة للكيلومتر المربع في الزاير، (2) في جمهورية إفريقيا الوسطى، (3) في تشاد والنيجر (4) في مالي، (6) في كل من أنغولا والسودان. وبقراءة متأنية في خارطة القارة الإفريقية، نجد أن هناك صعوبات جمة تصادفها القارة تكون متماثلة، وإن كانت كل دولة لها مشكلاتها الخاصة بها. وكمثال على ذلك مشكلة نيجيريا الناجم عن اتساع مساحتها (نحو مليون كيلومتر مربع)، وتنوع سكانها، والذي كان من آثاره السلبية تقسيم البلاد إلى ثلاث حكومات إقليمية كبرى تتفق ومجموعة القبائل أو الشعوب الكبيرة فيها: اليوروبا في الغرب، والأيوبي في المشرق، والهوسا في الشمال، لذلك كان هناك الإقليم الشمالي، والإقليم الغربي، والإقليم الشرقي، ثم أضيف إليها إقليم رابع ما بين الشرق والغرب، وإن كان لا تشغله وحدة قبلية كبرى كالأقاليم السابقة، فإن قبيلة الأذو، كانت مستاءة من سيادة اليوروبا عليها.



قارة إفريقيا

وقد حاولت أول حكومة عسكرية في غانا سنة (1966م) تقوية الإحساس بالوحدة القومية وذلك بإلغاء الوحدات الإدارية الكبرى ذات الحكم (arbitre) الذاتي، والتحول إلى الحكومة المركزية حتى لاتعطي فرصة للقبلية، ولكن الحكومة العسكرية التي تلتها حاولت القضاء على الولاء القبلي والإقليمي بزيادة عدد الوحدات الإدارية حتى بلغت اثنتي عشرة وحدة سنة (1967م) وذلك للتقليل من أهمية كل وحدة من ناحية القوة، ثم إلى تسعة عشر إقليمًا إداريًا سنة (1976م). والآن بعد أن قسمت الوحدات الإدارية وبالحكومة عسكرية غير عرقية، ترقبها الدول الأخرى لتعرف ما إذا كان مثل هذا النظام سيمنع أو يحول دون التيارات التحتية، والتي تعتبر من أهم خصائص هذه الدول المتنوع سكانها.

وإذا نظرنا إلى أثيوبيا تلك الدولة المترامية الأطراف والتي تبلغ مساحتها نحو (1,25 مليون كلم²) وبسكان يبلغون نحو (23 مليوناً، فسندج أن ظروفها الطبيعية من هضاب متوسطة الارتفاع، وجبال شاهقة وأودية سحيقة، جعل سطح هذه الدولة بعيداً عن سطح الهضاب الأقرب إلى الاستواء، وأدى هذا بدوره من الناحية البشرية إلى أن يطلق عليها متحرف السكان، إذ تضم تنوعاً عرقياً كبيراً، ففي أقصى الشمال توجد قبائل بني عامر وهي حامية، وإلى الشمال الغربي الجماعات العربية في السودان، بينما يحتل قلب الهضبة في الشمال شعب الأمهرا، ويغلب عليه اللسان السامي واستمر فيها الحكم (arbitre) والسلطة في البلاد، ويكونون نحو ثلث السكان، وفي الجنوب توجد جماعات الجالا الحامية الرعوية، وتحيط هذه بقبائل سيدامو التي تعيش شبه منعزلة في جنوب غربي البلاد وتظهر فيهم

الصفات الزنجية، وفي أقصى الشرق يوجد الآفارو، والصوماليون الحاميون، وهناك أقليات متوقعة كالفلاشا أو اليهود السود، ثم يأتي التنوع الديني ليضيف إلى التنوع العرقي فوارق أخرى، فالمسيحية والإسلام يسودان معظم الهضبة، ولكن إلى جانبيهما اليهودية فضلا عن الجماعات التي مازالت على وثنيتهما، وبذلك يمكن القول بأن أثيوبيا هي مجموعة من الشعوب أو الأمم المنعزلة بعضها عن بعض، لأنها من أكثر الدول الإفريقية معاناة من حيث وسائل النقل بصورة رهيبة، فلا يقتصر الأمر على صعوبات النقل بين الساحل وداخل الهضبة مما يشكل عبئا كبيرا على الصادرات والواردات، بل هناك صعوبة في الانتقال بين أجزاء البلاد بعضها والبعض الآخر، بل وهناك أقاليم في أثيوبيا لا يمكن الوصول إليها إلا بالطائرة، بل إن تاريخ أثيوبيا وما رافقه من تعدد حركات التمرد يمكن إرجاعه إلى عدم وجود وسائل النقل الجيد، ومن هنا كانت عزلة الجماعات بعضها عن بعض، وصعوبة تحرك الجيوش من ناحية أخرى بحيث عملت الطبيعة على تقطيع أوصال البلاد إلى أجزاء يصعب الاتصال بينها، وتقف عقبة حتى أمام التقدم الهندسي الحديث.

فالخط الحديدي الوحيد في أثيوبيا هو الممتد بين أديس أبابا، وجيبوتي، ويحمل نحو (100) ألف طن سنويا، وهو من أصعب الخطوط الحديدية وأكثرها تكاليفا وعبئا، وأما الخط الآخر فهو عبارة عن خط قصير ما بين أسمره ومسوغ في الشمال وطوله (224) ميلا، وطاقته نحو (140) ألف طن سنويا، ومع ذلك فهو يمر بنحو (30) نفقا، ولكنها لا تقاطع، ومن ثم لا يمكن الانتقال مباشرة من محافظة إلى أخرى إلا بصعوبة، ويكفي في هذا المجال القول بأن عدد السيارات المرخصة في أثيوبيا في الوقت الحاضر لا يتعدى (50)

ألف سيارة بأنواعها المختلفة من خاصة وشحن وركاب.. الخ..، ويضاف إلى ذلك أن البغال والحمير مازالت وسيلة رئيسية للانتقال، فضلا عن أن جمع البن من مناطق إنتاجه إلى العاصمة للتصدير يتم بواسطة الطائرات.

إن الخوف من إعطاء إريتريا حريتها لا يرجع فقط إلى حرمان أثيوبيا من واجهة بحرية طويلة، وتحويلها إلى دولة داخلية شبه حبسية، بل مخافة أن تكون له آثاره الأخرى في تحرك القوميات الأخرى والمطالبة بمثل هذا الوضع أيضا. ومن ثم كان اتجاه بعض الحكومات الإفريقية لتحقيق وحدة قومية في دولها ذات المساحة الكبيرة إلى تقسيم البلاد إلى أقاليم إدارية عديدة مع منحها درجة من الحكم (arbitre) الذاتي أو إلى وحدات إدارية داخلية كما هو الحال في نيجيريا.

وإذا كانت المساحة، والعرقية (ethnisme)، والحركات الانفصالية، قد تؤكد الحاجة إلى هذا القرار، فلا يبدو أن مثل هذه التقسيمات تخلق شعورا قويا بالوحدة والترابط القومي، أي تقدم غرضا قوميا، فالأقسام الإدارية المتعددة تشجع على المركزية والبيروقراطية، وعدم الكفاءة، فكثرة تفتيت الدولة في قارة مثل إفريقيا، حيث الروح القومية لم تقو في كثير من الأحيان بحيث يمكن للحكومة الاعتماد عليها، لا يمكن أن تؤدي إلى الهدف المنشود، بقدر ما قد تؤدي إلى تحطيم الوحدة القومية، وإذا سمح بمنطق الانفصال، فليس هناك نهاية لما يحدث من فوضى، ومن ثم كانت من أهم مشكلات الدولة الإفريقية هي محاولة جمع الأقاليم في الوقت الذي تحاول فيه الأقاليم فصلها أو طرح نفسها.

المبحث الأول

شكل الدولة

إن تماسك واتصال أجزاء الدولة أو ظهورها ككتلة واحدة يعتبر من مميزاتهما، فكلما كانت ملتزمة كلما قصرت أطوال الحدود بالنسبة إلى المساحة. ومن الناحية النظرية البحتة يعتبر الشكل الدائري مثاليا، وخاصة إذا كانت عاصمتها تمثل مركز هذه الدائرة، ويمكن معرفة الانحراف عن هذا الشكل المثالي عن طريق أعلى نسبة بعد الحدود الحقيقية عن محيط هذه الدائرة، فكلما كان الرقم صغيرا كانت الدولة أقرب إلى الشكل المثالي، وكلما كان كبيرا كلما بعدت عن هذا الشكل المثالي.

فمثلا رومانيا، سويسرا، المجر، مصر، كلها أشكال أقرب إلى المثالية، بينما تعتبر شيلي مثلا تقليديا للدول ذات الامتداد الطولي الكبير، إذ تمتد من الشمال إلى الجنوب لمسافة (2600 ميل). على حين أن عرضها قد لا يتجاوز مائة ميل، كذلك الحال في النرويج، كما تعتبر غير مثالية الشكل حين تظهر فيها أجزاء منفصلة عن الكتلة الرئيسية، كألمانيا قبل الحرب الثانية حين كان يشطرها الممر البولندي أو باكستان التي كان يفصل شطريها عن بعضهما مسافة (1000ميل)، وكان هذا من عوامل ضعف الدولة إذ تم انفصال باكستان الشرقية باسم دولة بنغلاديش.

والأمثلة واضحة أيضا في خريطة إفريقيا السياسية حيث جمهورية مالي التي تحتل في الوسط وتترك على الجانبين كتلتين شبه منفصلتين يسهل قطعهما نظريا عن بعضهما البعض من الخارج أي من فولتا العليا وموريتانيا، كذلك

الحال في الصومال التي تمتد على هيئة شكل (7) الإفريقي، مفرطة في الطول مما يضعف من تماسكها الداخلي، كما يمكن لأسفين أو غادين هور الذي يتعمق في الصومال شطر هذه البلاد إلى شطرين، وتكرر زامبيا صورة مالي، كما تكرر موزمبيق صورة الصومال، أما ملاوي فليست إلا إسفينا من موزمبيق. وفي جمهورية جنوب إفريقيا نجد أن الترانسفال تمتد بعيدا إلى الشمال، حتى أنها تقع في دائرة نفوذ لورنسوماركيز (موزمبيق)، بينما خطط إصبع كابريفي في جنوب إفريقيا خصيصا ليصل إلى الزمبيزي غربا مما أدى إلى أن تشرف عليه بتسوانالاند من الناحية الإدارية سابقا.

وكان من نتائج عدم الانتظام في أشكال الدول الإفريقية، فرط طول حدودها السياسية، فتكاد حدود إفريقيا السياسية تبلغ (29 ألف ميل)، وهي بذلك تعادل حدود الأمريكيتين، أو ضعف حدود أوروبا (15 ألف ميل).

المبحث الثاني أهمية العاصمة في إفريقيا

ويمكن أن نشير إلى أن أهمية العاصمة تتعدى كونها مركزا إداريا وتشريعيا للدولة، فالعاصمة هي التي تستقطب الشعور القومي لأمة وهي رباط عناصر الأمة المختلفة، وتمثل رمزا شبه مقدس لديهم وتوضح أهمية العاصمة كرمز للأمة في نقل العواصم أحيانا من المناطق الهامشية إلى الداخل لتكون أكثر تمثيلا للدولة، مثل أنقرة بدلا من استنبول، وموسكو بدلا من بطرسبرغ، كذلك رغبة البرلمان الألماني في نقل عاصمة ألمانيا الغربية إلى برلين بدلا من بون* كما تبدو أهمية العاصمة في الهيار معنويات الشعب إذا سقطت العاصمة في أيدي الأعداء.

ويؤدي تطرف العاصمة إلى صعوبة الضبط السياسي من ناحية، وإضعاف قبضة هذه العاصمة على الأقاليم الهامشية والأطراف من ناحية أخرى، فضلا عن عدم حفظ التوازن بين أقاليم الدولة المختلفة لاسيما في الوحدات الضخمة المساحة خاصة إذا كان النقل متخلفا.

وإذا كانت العاصمة المتطرفة الموقع حديثة العهد، فإنها تميل إلى أن تكتسب طابعا إقليميا أكثر منه قوميا، فبحكم موقعها المتطرف غالبا ما يتألف سكانها من العناصر المحلية أو الإقليمية، وهذا يجعل العاصمة في الدول المتنافرة السكان موضع جدل ومناقشة، كما هو الحال في العواصم الإفريقية،

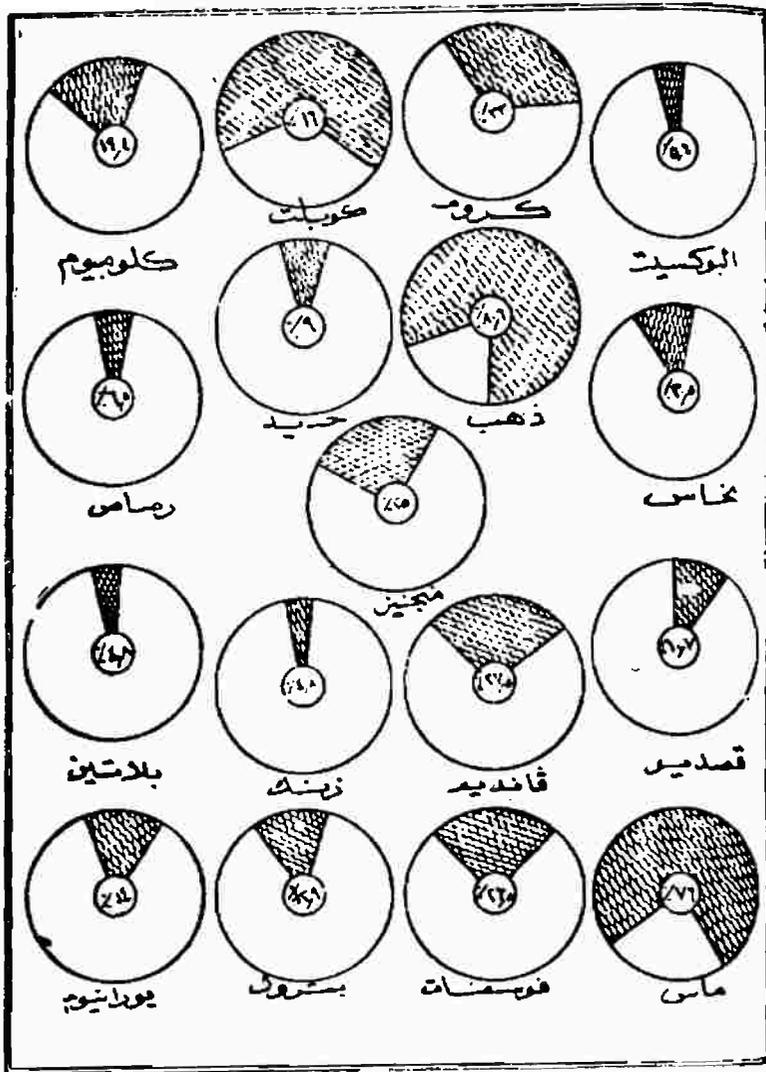
* قبل أن تزحد ألمانيا لاحقا.

كالخرطوم مثلا التي يذهب البعض إلى القول بأنها متطرفة نحو الشمال، بل إذا نظرنا إلى معظم العواصم الإفريقية سنجد أنها متطرفة(تشاد، مالي، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، تانزانيا، أنغولا، زائير، جنوب إفريقيا وغيرها) ويرجع إلى أكثر من عامل، منها أن العمورة والمناطق الأهلة بالسكان تنح في الغالب إلى طرف من الأطراف.

وبذلك تصبح العاصمة في هذا الطرف أو ذاك كما في حالة ليبيا، وفي وقت ما كانت لها عاصمة مزدوجة في طرابلس وبنغازي، وكان هناك تناوب للعاصمة، عامان لكل منها، ثم وحدت في البيضاء، في ولاية بوقلة قبل قيام الثورة الليبية، ومع ذلك في العواصم الثلاث في المنطقة الساحلية، كذلك الحال في تونس والجزائر، وميل عواصم دول الصحراء الكبرى إلى الجنوب، ويرجع هذا إلى سقوط الأمطار الصيفية على حافة إقليم السفانا(الجنوب)، وهكذا الحال في نيامي، وبماكو، كما قد يرجع إلى العامل السياسي لأن الاستعمار يختار عواصمه عادة في الجهات الساحلية، لأنها في نظره وسط، أي وسط بين المستعمرة من ناحية وبين الدولة المستعمرة من ناحية أخرى. مثل: (لاغوس- أكرا- أبيدجان- داكار- دار السلام- مقديشو)، لذلك يذهب البعض إلى القول بأنه من دواعي تقوية الشعور القومي في الدول الإفريقية هو نقل العاصمة إلى موقع أكثر مركزية في الدولة.

والجدير بالملاحظة، أن هناك كثير من الآراء التي ظهرت في الموضوع كقفل عاصمة تانزانيا من دار السلام إلى دودوما، وذلك للتقليل من الفروقات الإقليمية بين العاصمة والأقاليم، والتخفيف من تركيز النشاط الاقتصادي والثروة والازدحام السكاني واحتناق النقل من العاصمة الساحلية إلى الداخل.

كذلك الحال في فكرة نقل عاصمة نيجيريا من لاغوس إلى أبوجا في مركز وسط في نيجيريا حتى تكون على كذب أو على مسافات متقاربة من جميع السكان، وبذلك يضمن استقرارها سياسيا خاصة وأن أبوجا فضلا عن موقعها الجغرافي الممتاز ذات مناخ معتدل نسبيا وتتوفر فيها موارد الماء، كما أنها لا تنتمي إلى أي مجموعة عرقية، بينما تستمر لاغوس تؤدي وظيفة العاصمة التجارية، وإذا كان البعض يتساءل كيف ستكون أبوجا أقرب إلى معظم السكان، بينما هي تقع في إقليم مهتز من حيث عدد السكان. وفي حالات أخرى كان نقل العاصمة أمرا ضروريا، ونقلت فعلا، كما هو الحال في عاصمة موريتانيا التي تقرر نقلها في أواخر الخمسينيات إلى نواكشوط لتخلف العاصمة القديمة وهي سانت لويس والتي لم تكن قطعة من موريتانيا، بل من السنغال، وأصبح موقع نواكشوط جيدا حيث يمر تيار كناري الذي يلطف هوائها، وحيث تتوسط الإقليم الساحلي، الصحراوي في الشمال والرطب في الجنوب.



الصادرات المعدنية للقارة الإفريقية

توزيع السكان في إفريقيا

تتميز إفريقيا بوجه عام بالكثافة المنخفضة والتي تدور حول (35) نسمة للكيلومتر المربع، وكذلك الحال في عدد كبير من دولها، فهناك دول تقل فيها الكثافة العامة عن (10) نسمة للكيلومتر المربع مثل: ليبيا، والجزائر، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وأنغولا، والغالون، والكونغو الديمقراطية، والزاير، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والموزمبيق، وتوانيا، وزامبيا، وبوتسوانا، والسودان، وليبيريا، والصومال.

وإذا كانت الكثافة المنخفضة في الشمال تعود إلى امتداد الصحراء على نطاق واسع كما في ليبيا، والجزائر، ومالي والنيجر، فهي تعود في وسط إفريقيا حيث الزاير، وإفريقيا الوسطى، وأنغولا، إلى كثافة الغابات والمناخ وأمراض المناطق الحارة، وتجارة الرقيق، ويؤدي هذا إلى أن السكان ينتشرون بل يتبعثرون في غطاء خفيف، متباعدين عن بعضهم البعض، مما لا يعمل على التجانس البشري، وزيادة التمسك بالقبلية، ويرتبط بتوزيع السكان في أنحاء الدول الإفريقيين معرفة أماكن التجمعات العالية الكثافة أو المعمورة، لما له من انعكاسات سياسية خطيرة، ففي معظم الأحوال، يتركز المعمور في بقع محددة يفصلها عن بعضها مساحات من اللامعمور (لا يقصد باللامعمور الخالي تماما من السكان، وإنما المنخفض الكثافة ولتكن أقل من نسمة للكيلومتر المربع).

ففي الزائر مثلا تأخذ الكثافة الأعلى شكل هلال ترتبط أكثر ما ترتبط بالمرتفعات المحيطة بالحوض، بينما تنخفض الكثافة في الوسط لارتباطه بالسهول الحارة والغابات الكثيفة، وهذا أيضا مما لا يعمل على تجانس السكان بل يعمل على تأصيل القبلية والعرقية (ethnisme)، وهذا واضح في حوض الكونغو، فرغم أن ثلثي السكان ينتمون إلى زنوج البانتو، فما زال هناك الأقزام في الغابة، والفولاني في الكاميرون، فضلا عن الزنوج السودانيين والجاميين في إفريقيا الوسطى والكاميرون، وتلعب القبلية دورا خطيرا في عمليات الانفصال، فمن السبعين القبيلة الرئيسية في الزائر نجد أن (49) قبيلة تنتمي إلى البانتو، (16) قبيلة تنتمي إلى الزنوج السودانيين، فضلا عن قبائل حامية على الأطراف.

وتبدو هذه الفسيفساء القبلية أشد تعقيدا في الكاميرون، ففيه نحو (140) قبيلة، بل حتى الغابون الصغيرة فيها نحو (40) قبيلة، وتختلف هذه القبائل فيما بينها من حيث التطور والاحتكاك بمظاهر الحضارة الحديثة، مما يؤدي إلى زيارة التباين القبلي وعدم التجانس، ففي الكونغو الديمقراطية نجد أن قبيلة الباكونجو لها السيادة وتعارضها بالتالي، القبائل الأخرى، وفي الغابون تحتل قبيلة الفاتح نفس المركز الهام، وتجد معارضة من قبيلة ميونجوي الذين يعيشون في الإقليم الساحلي، وكانت اتصالاتهم قديمة بالأوروبيين.

وفي الزائر نجد أربع مجموعات قبلية كبرى كان لها أثرها في أحداث ما بعد الاستقلال سنة (1960م)، فالباكونجو يعيشون بين كينشاسا والبحر، وكانوا أول من اتصل بالأوروبيين في هذا الإقليم، وكان لهم وزهم السياسي بسبب عددهم من ناحية، ولوقوع العاصمة في أراضيهم من ناحية أخرى،

ويقع الإقليم الآخر ذو الخطر في كانتغا في أراضي البالويا الذين امتد انتشارهم إلى إقليم كاساي، أما أقصى إقليم كانتغا فيعيش فيه البالوندا.

وكانت هجرات البالوبا للعمل في لومومباشي (اليزابيث فيل) مما أدى إلى عدم رضا ونفور البالوندا. ويحتل البامونجو مساحة كبيرة في مديرتي خط الاستواء والشرقية، وإذا كان من الصعب تقدير أهمية العامل القبلي في أحداث سنة (1960م)، فإنه يمكن القول بأن فترة الحكم (arbitre) البلجيكي وإن كانت قد منعت الحروب القبلية غير أنها لم تمح التقاليد القبلية لأنها ظاهرة عامة في معظم إفريقيا في شرقها وفي غربها، ولكن المنافسة وعدم الثقة في الزائر فاقت غيرها ووصلت المرحلة الانفجارية، وقد استغل لومومباشي عدم الرضاء عن المهاجرين من البالوبا في كسب تأييد البالوندا. وقيل في مشكلة الكونغو أن الإقليمية كانت أكثر أثرا من القبلية نتيجة الاتساع الكبير، وتنوع البيئات، وعزلة الجماعات، وبعدها عن العاصمة، ومن ثم كان التأييد لمن يعرفون، أو بمعنى آخر كان الولاء قبليا قبل أن يكون قوميا.

وأحيانا يتألف المعمور من كتلة واحدة متماسكة كما هو الحال في معمور صر أي وادي النيل والدلتا، ومن ثم كان التماسك والترابط القومي في مصر، والنطاق الساحلي في تونس والجزائر، ولكنه في معظم الأحوال يتألف من أكثر من كتلة أو له أكثر من نواة، تفصل بينها مساحات من اللامعمور مما يضعف من التماسك السياسي، خاصة إذا صحب هذا الانقطاع في التوزيع الجغرافي انقطاع اتنولوجي والأمثلة على هذا عديدة في الدول الإفريقية، فإذا أخذنا ليبيا مثلا حيث تألفت من جزيرتين سكانيتين ساحليتين برقة وطرابلس حيث يتجمع (90%) من السكان، ويفصل بينهما نحو (800 كلم) من الصحراء، مما أدى إلى توجه كل منهما توجهات مختلفة قبل ظهور البترول، برقة نحو مصر، وطرابلس نحو تونس، وصحب هذا ثنائية

العاصمة، عامان في طرابلس، وعامان في برقة، إلى أن ظهر البترول فكان من أقوى عوامل التماسك والترابط القومي.

ويأخذ نمط توزيع السكان في غرب إفريقيا وضعا خاصا حيث يتركز السكان في نطاقين واضحين في الجنوب والشمال، بينما يتذبذب السكان فيما بين النطاقين أو في ما يعرف بالنطاق الأوسط، ففي الجهات الساحلية قامت إمارات وممالك قبل ظهور الاستعمار مثل: مملكة الأشانقي في غانا واليوربا في نيجيريا، وأدى قيام هذه الممالك والاستقرار الزراعي إلى ازدهام هذه الجهات، ومازالت تقاليد الإخلاص للأرض التي عاشوا عليها سائدة إلى يومنا هذا.

كذلك قامت في الشمال الإمارات الإسلامية كصنفي ومالي وغيرهما معتمدة على التجارة، وازدهرت الحياة فيها وازدهمت نسبيا بالسكان، أما النطاق ما بين الجنوب والشمال وهو المتذبذب فيرجع إلى تجارة الرقيق التي استمرت قرابة ثلاثة قرون في الجهات الساحلية وكان موردها ظهر الساحل أي النطاق الأوسط، فكانت القبائل تلجأ للهضاب الشمالية للحماية من هجمات القبائل الجنوبية التي كانت تسعى للحصول على الأسرى لبياعوا رقيقا.¹

(1) الدكتور محمد عبد الغني سعودي، (قضايا إفريقية)، مرجع سبق ذكره.

كان النطاق الأوسط محور المواجهات بين الشمال والجنوب، فإذا علمنا أن هذا الانقطاع في التوزيع الجغرافي يتبعه انقطاع اتنولوجي، الجنوب زنجي وثني مسيحي، والشمال حامي مسلم، أدركنا سر الصراعات التي أعقبت استقلال كل من نيجيريا وغانا، والصراع بين قبائل الأشانقي والفانقي في غانا، والهوسا واليوربا والأيو في نيجيريا.

وكذلك الحال في الكامبيون حيث النواة المسلمة من الفولاني قرب بحيرة تشاد، والنواة المسيحية الوثنية في الجنوب.

وكثيرا ما تتجاور الدول الإفريقية في المعمور، بمعنى أن تكون الأقاليم المرتفعة الكثافة على جانبي الحدود، وغالبا ما يكون هناك تجانس سكاني وقبلي، فتصبح الحدود في هذه الحالة، وكأنها سكين يقطع ما بين ذوي القرى كما هو الحال في التجمع السكاني شرق وشمال وجنوب بحيرة فكتوريا حيث يتصل المعمور، ولكن تقطعه الحدود السياسية بين كينيا وأوغندا وكينيا وتزانيا.

وكذلك، ذلك التجمع الذي تقطعه الحدود السياسية في أقصى الشمال لرائر من الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وزائير، والكونغو الديمقراطية في حوض الكونغو الأدنى، ناهيك عن تلك التجمعات التي تركزت في جنوب تشاد والنيجر وفولتا العليا ومالي (بسبب الطبيعة الصحراوية للأقاليم الشمالية والوسطى) ونظيرتها في شمال نيجيريا والتوغو والداهومي وغانا، مثل هذه الحدود خططت بواسطة القوى الاستعمارية دون أدنى اعتبار للبشر الذين فرضت عليهم.



أغاط للقبايل الإفريقية الإستوائية